الأمم المتحدة في الميزان

د. محمد عزيز شكري

في بحث حديث للاستاذ «ستانلي هوفمان يلاحظ الكاتب بقلق انه في الاونة الاخيرة بدا عدد من المهتمين بالتنظيم الدولي ينصرفون عن دراسة الامم المتحدة ويركزون اهتماماتهم بالمنظمات الاقليمية او الاتحادات الدولية (وخاصة تلك التي شهدتها اوروبا) لاعتقادهم بان الامم المتحدة ، في التحليل النهائي خيبت آمال انصار عالمية التنظيم الدولي لكثرة تعثرها وتعدد اخطائها وتواسع منجزاتها ، او بعبارة اخرى لعدم فعاليتها في خدمة النظام الدولي .

لاشك بان ملاحظة الاستاذ هوفمان هذه تستحق التأمل العميق . ونحن اذا كنا لاتشارك الراي القائل بجدارة المنظمة الاقليمية كبديل للمنظمة العالمية او حتى كظهير لها (١) ، ولا نرى في اتجاهات الدول اجمالا مايحملنا على الاعتقاد بأن فكرة الفيدرالية اصبحت اقرب منالا مماكانت عليه ، فان علينا ان نلقي بعض الاضواء على مايمكن تسميته ازمة الامم المتحدة في العلاقات الدولية المعاصرة .

مانقصده بازمة الامم المتحدة في هذا المقام هو ليس المشكلات التي تواجهها المنظمة الدولية منذ سنوات كمشكلة التمويل (مايحب البعض تسميته الازمة المالية) ،(٢) او مشكلة شرعية بعض الاجراءات التي اقدمت عليها في مجال حفظ السلام . او مشكلة تحديد معنى العدوان التي تعيشها الامم المتحدة . فاحجام بعض الدول وكيفية التصدي له بفاعليته . او ما شابه ذلك(٣)

---

(١) في تقييم اجمالي للامم المتحدة انظر بخاصة

Stanley Hoffman : **An Evaluation of the United Nations**, Ohio state law journal, Vol. 22 (summer, 1961), pp. 427-449.

Dag Hammorskjold: **Two Differing views of the United Nations Assayed** : Introduction to the Annual Report of The Secretary General 16 June 1960.

Kurt Waldheim: **Introduction to The Report of The Secretary General on The Work of The Organization**, August 1972.

Norman J. Padelford and L. M. Good Rich : **The United Nations In the Balance : Accomplishment and propesets, 1966.**

Leland Good Rich : **The United Nations**, chapt. 14 P. 319 et seq.

Clark M. Eichelberger : UN. **The First Twenty** Five Years.

The Commission To Study The Organization of peace : **The United Nations** : The next Twenty Five years (1961).

D. Kay : **Political system of The United Nations**, 1967.

(٢)ستانلي هوفمان : المنظمة الدولية والنظام الدولي في :

International Organization, Vol. 24, No. 3, 1970) p. 389.

(٣) انظر في تفصيل ذلك بحثنا « دراسة في التكتلات الاقليمية» مجلة كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية لجامعة الكويت العدد الاول ص ٢٤ وما بعدها (١٩٧٣) .

(٤) وهي كما نعلم الازمة الناجمة عن رفض بعض الدول(كالاتحاد السوفياتي وفرنسا وبلجيكا وجنوب افريقيا وغيرها) المساهمة بنفقات الامم المتحدة في بعض عمليات حفظ السلام لحجج تأولتها هذه الدول . والجدير بالذكر ان محكمة العدل الدولية في رأي استشاري اصدرته في عام ١٩٦٢ افتت بالتزام الدول جميعا بالمساهمة في كل نفقات المنظمة الدولية التي ينتسبون اليها سواء اكانت عادية ام طارئة . (نص الفتوى في تقارير المحكمة ١٩٦٢ ص ١٥١) وانظر فيما يسمى بالازمة المالية بخاصة .

Norman J. Padelford : **The Financial Crisis And The Future of The United Nations.** World Politics, Vol. XV. No. 4 (July 1963) pp. 531 - 562.

John G. Stoessinge : **Financing The United Nations in legal and political problems of world order, p. 356.**

(٥) في عرض هذه المشكلات انظر اسماعيل صبري مقلد « العلاقات السياسية الدولية »

فتلك على أهميتها مجرد مظاهر في قناعتنا ـ مظاهر للأزمة الحقيقية التي تعيشها الامم المتحدة ـ . فاحجام بعض الدول عن سداد التزاماتها المالية للامم المتحدة كما يقول الاستاذ « نيكولاس » (٦) يعود لا لعدم القدرة على الدفع وانما لمواقف مبدئية لهذه الدول المحججة أزاء الامم المتحدة كمؤسسة تعمل. وذات الشيء يقال في المشكلات الاخرى على كثرتها وتشعبها .

واذن فما هي هذه الازمة التي تبتدىء ردود الفعل عليها في مهام النقد توجه للامم المتحدة من كل حدب وصوب ؟

علينا أن نقرر مبدءا ان الازمة ليست أزمة عدم ايمان بالامم المتحدة ، ولو تبدت كذلك لدى بعض العاطفيين . فليس من عاقل واحد في عالم اليوم يتمنى زوالها لان البديل الوحيد للامم المتحدة هو الحرب العاملة الشاملة المدمرة ، حرب الذرة والهيدروجين التي لاتبقى ولا تذر . ومتى كان الخيار هكذا فلا خيار في الحقيقة . بل لعل اهم منجزات الامم المتحدة على الاطلاق انها استطاعت حتى الان ان تقنع ارباب القنابل والصواريخ النووية بانها ، على عجزها وبجزها البديل الافضل لحجة القوة (٧) .

ان ظاهرة ازمة الامم المتحدة يتمثل في عدم الرضا عن كفايتها في نظر الدول والشعوب وذلك لعلل واسباب شتى .

فالمهتمون بالجانب السياسي من نشاط المنظمة الدولية يلاحظون بسخط ان السلام والامن الدوليين الذين قامت المنظمة اول ما قامت للمحافظة عليها مهددان او مهدوران في عدد من بقاع العالم (فيتنام ، الشرق الاوسط ، قبرص ، شبه القارة الهندية ... الخ) . وانه حتى في المشكلات التي تصدت لها الامم المتحدة كان دورها في الغالب، الأعم دور « المخدر » « الجراح » (٨) .

والمهتمون بالجانب الاقتصادي والاجتماعي من نشاط الامم المتحدة يلاحظون باسى ان الفقر مازال يهدد الملايين من الناس في حين يحتكر سدس سكان الارض مايقارب ثلثي خيراتها ، وان الهوه بين الاثرياء والفقراء تزداد عمقا واتساعا وان حقوق الانسان بقيت في النهاية ، ورغم اكوام الورق الكثيرة التي تضمنت الاعلانات والمواثيق والبيانات ، حبر على ورق في العديد من بقاع الارض .

والمهتمون بالجانب التحري من نشاطات الامم الامم المتحدة ينعون عليها فشلها في حمل بعض الدول الضالعة في استعباد واضطهاد الشعوب على اطلاق عبيدها وطي صفحة « عبء الرجل الابيض » البشعة الى الابد .

واذا تأملنا الموضوع من زاوية الدول ومجموعاتها نلاحظ السخط عاما ايضا : فالدول الغربية الكبرى ترى ان الامم المتحدة عجزت عن كبح جماح الشيوعية في العالم و« تحرير » الشعوب الخاضعة لها (وخاصة بعد ازمتي المجر وتشيكوسلوفاكيا) .كذلك لايعجب هذه المجموعه من الدول ارتفاع اصوات الدول الصغيرة على اصواتها في الجمعية العامة ، لذا نراها احرص على تفوق مجلس الامن على الجمعية العامة في مسائل السلام والامن الدوليين على عكس موقفها يوم كانت الجمعية العامة مجرد « مزرعة غربية » ويوم منحها قرار الاتحاد من اجل السلام سلطات مجلس الامن عند عدم فعاليته . (لايملك المرء الا ان يقف متأملا للجوء اميركا لاستعمال حقها في الفيتو ثلاث مرات في غضون السنوات الاخيرة ١٩٧٠ — ١٩٧٣ وهي التي لم تستعمله من قبل)

والدول الاشتراكية ترى بدورها ان الامم المتحده عجزت عن استيعاب حالات العدوان المكشوف الذي ارتكبته وترتكبه الدول الغربية وعلى رأسها والولايات المتحدة الاميركية اومن تدعمه هذه من الدول الاصغر في عدد من زوايا الارض.

والدول النامية ترى ان الامم المتحدة لم تفلح في خلق توازن بين الفقراء والاثرياء في الجماعه الدولية مما يسهل تحكم الاخرين بالاولين في صفقات الضغط المعروفة لدارسي العلاقات الدولية .

---

(٦) مقالة بعنوان « الامم المتحدة في أزمة » في كتاب الاستاذ « دافيد كي » المشار اليه اعلاه ص ٣٩٠ وما بعدها .

(٧) انظر هنا مقالة انيس كلود . **Implications And Questions for The Future**
في الامم المتحدة في الميزان المشار اليه اعلاه ص ٤٧١ وما بعدها . وتقرير الامين العام السنوي لعام ١٩٧٢ ص ٤ .

(٨) وهذا ما رآه الامين العام الحالي كورت فالدهيم في مقدمة تقريره السنوي المقدم في اب ١٩٧٣ اذ اعتبر ان استمرار المنازعات في عدد من مناطق العالم يعتبر عاملا مثبطا في العلاقات الدولية التي تسعى الامم المتحدة لتحسينها (ص ٣) وفي موضع آخر من تقريره يقول ان دور الامم المتحدة في المجال السياسي مغبر المعالم (ص ٤) .

والدول الافريقية غير راضية عن تخاذل الامم المتحدة » في أزمة التمييز العنصري والاستعمار البرتغالي .

والدول العربية ناقمة على « تواطؤ الامم المتحدة » مع المعتدين الاسرائيليين ... وهكذا

واذن فلكل دوله أو مجموعة دول ملامات مع الامم المتحدة حتى لقد اصبح من الشائع المألوف أن نتسى او تتناسى منجزاتها الكثيرة فلا يركز الا على عيوبها .

لكن هؤلاء واولئك يقعون في زلل كبير اذ ينسبون الى الامم المتحدة أخطاء ليست أخطاءها (١٩) . ولبيان ذلك دعونا نتساءل كيف يتصور الناقدون الامم المتحدة ؟ وماذا كانوا يتوقعون منها حتى نبرأ بكل خيبة الامل هذه فيها ؟ اننا اذ نناقش الناقدين لنشرع باخراج زمرتين منهم دورا .

اننا نخرج من حسابنا اولئك الذين لايؤمنون بالتنظيم الدولي كاسلوب ناجح من اساليب التعاون الدولي ويفضلون عليه اما سياسة القوة او سياسة العزلة والاكتفاء الذاتي (وهؤلاء قلائل لكنهم موجودون في بلد كالولايات المتحدة اذلك لان سياسة القوة معناها في عصرنا الانتحار الجماعي . اما سياسة العزلة فمعناها ارجاع عقارب الساعة الى الوراء ، فلا مجال للاكتفاء الذاتي في عصر اصبحت فيه حاجات ومشاكل الانسان تتخطى الحدود والقارات .

كذلك فاننا نخرج من حسابنا اولئك المثاليين Idealists الذين يريدون الامم المتحدة ان تكون نواة المعمورة الفاضلة التي تصورها «الفارابي» او البرلمان الدولي الذي خطط له «وليم بن » او حتى الاتحاد الفدرالي العالمي الذي شغف به « سوللي» وغيرهم من انصار التنظيم الدولي كخطوة نحو الحكومة العالمية في عالم شعاره « الارض ام الكل لا وطن هنا ولا شعب هناك » ذلك لان ماتصوره هؤلاء المثاليون كان احلام غريزه تحتاج في ترجمتها للواقع لملائكه اطهار ونحن نعيش في عالم قوامه بنو الانسان والانسان مخلوق انانى شعاره حب الذات والمصلحة .

وبالتالي فاننا نحصر همنا بالناقدين الموضوعيين الذين يؤمنون بالامم المتحدة كمركز للتنظيم الدولي ، ويتصورون وبحق انها ماهي الا اداة تنظيمية في المجتمع الدولي ابتدعها عقل رجل السياسة الذي شهد البديل الوحيد لها حماة الحرب العالمية الثانية بكل ويلاتها وفظائعها .

ماذا كان هؤلاء يتوقعون من الامم المتحدة ؟

الامم المتحدة بدعة من صنع الدول وليست كيانا ارسل من عل ليكون فوق الدول انها مؤسسة بينية Interstate وليست مؤسسة فوقمية Supernatural . فاذا لم ترتفع الدول الى مستوى الامال التي اطلقتها وزجتها في الميثاق فما ذنب الامم المتحدة كأطار مجرد اطار لهذه الامال . واذا كانت الدول لاتتعاون بدافع التضحية المثالية بل بدافع المصالح المتبادلة فماذا نتوقع في علاقات تتضارب فيها المصالح لدرجة التصادم ؟

الامم المتحدة ما هي الا اداة من ادوات شتى في تنظيم التعاون الدولي انها لم تحل محل الدول ولم تنشأ للقضاء على سيادتها ولم تكن بديلا عن وسائل تعامل الدول التقليدية من مفاوضات ومساع حميدة ووساطة ... الخ وانما كانت وسيلة اضافية او جدتها الدول لتسهل هذا التعامل في وقت اتسع فيه نطاق الاسرة الدولية وتشعبت حاجاتها ومشاكلها . ومن ثم فان القاء تبعة الفشل على الامم المتحدة بحد ذاتها قد يخلق الانطباع بانها الاداة الوحيدة لتنظيم المجتمع العالمي اليوم وانها وحدها تمسك بايديها فعالية امره ومفتاح حلول مشاكله والصيغة السحرية لامراضه وفي هذا خطأ فادح .

ثم ان الامم المتحدة والحالة هكذا اداة لاتعمل في الفرغ وانما في جو اسمه العلاقات الدولية . فهي اذن مرآة لهذه العلاقات بما فيها من صعود وهبوط . انها خط بياني يظهر تحسن هذه العلاقات وسؤها . لما سحب الاتحاد السوفياتي واشياعه ثقتهم من الامين العام الاسبق داغ همرشولد وطرحوا فكرة اماتة الجماعية « الترويكا» مرت الامم المتحدة بأزمة حقيقية خاصة في ضوء تورطها في الكونغو ثم لما مات همرشولد بقيت الامم المتحدة بدون رأس اداري اياما طويلة وعصيبة ، ولا عجب فقد كان الشرق والغرب في حالة تعايش غير سلمي بعكس الحال عندما انتخب كورت فالدهيم امينا عاما للمنظمة في اواخر ١٩٧١ (بموافقة او اذعان جميع الدول الكبرى) فقد كان الشرق والغرب في حالة تعايش سلمي اذا لم نقل تفاهم ودي .

لما وضع ميثاق الامم المتحدة انطلق اربابه من افتراضات اساسية لحالة العالم بعد الحرب العالمية الثانية وهي افتراضات بني نجاح المنظمة عليها لان قدرة وسلطات المنظمة تعتمدان في النهاية ، كما يقول « هوفمان » لا على ميثاقها

---

(١٩) وفي هذا يقول كورت فالدهيم في تقريره المشار اليه أعلاه : « ان الامم المتحدة كانت في كثير من الاحيان كبش الفداء لفشل الدول في الارتقاء لمسؤولياتها في حفظ السلام » . ص ٦ .

بقدر ما على حالة العالم الخارجي حولها . اما هذه الاقتراحات فكانت :

(أ) تحالف الدول الكبرى التي يفترض ان تحمل الاعباء الكبرى في مواجهه مشاكل « الرعية » في العالم .

(ب) تواضع المنازعات التي سيشهدها العالم بعد التجربة المرة في الحرب العالمية الثانية كما وكيفا .

(ج) تحسن الاوضاع الاقتصادية لشعوب العالم في طريق التوازن التصحيح التلقائي .

وعلى هذا الاساس :

١) منحت الدول الكبرى حق الفول الفصل في مهمة حفظ السلام والامن الدوليين ، اذ اعطاها الميثاق ذلك المركز الممتاز في مجلس الامن .

٢) جاءت الادوات التي نص عليها الميثاق لتسويه المنازعات الدوليه أدوات تقليدية يمكن ان تناسب مع منازعات الدول الصغرى فيما بينها وبالشكل العادي للمنازعات .

٣) جاءت نصوص الفصل التاسع المتعلق بالتعاون الاقتصادي والاجتماعي تتلاءم مع الافتراض الثالث من حيث تشجيع التعاون الاقتصادي والرفاه الاجتماعي لا اكثر .

لكن الذي حصل كان على نقيض ما افترض تماما . وما دام العالم الخارجي الذي تسبح الامم المتحدة في فلكه ليس كما توقع الماليون فلا غرابة ان الامم المتحدة لم تتطور كما تصور مهندسوها ودعاتها .

اما تعاون الدول الكبرى المفترض فسرعان ما عصفت به رياح الحرب الباردة وشبه الساخنة بين الشرق والغرب فانقلب الحلفاء اعداء . واصبحت المنازعات بين الكبار او بين « ازلامهم » هي ما يحتل جداول اعمال هيئات الامم المتحدة . وكان من نتيجة ذلك ان شل عمل مجلس الامن بوجهها وتنفيذا . لقد حاولت الدول الاعضاء التغلب على الشلل الذي سببه استعمال الفيتو المتكرر في مجلس الامن بتفويض الجمعية العامة بمهمة حفظ السلام عن طريق قرار الاتحاد من اجل السلام ولكن تبين بعد مدة ان ذلك كان تغلبا على الشكل دون الجوهر . فالعبرة كانت وماتزال ، لاتكمن في اتخاذ قرار ، ولو كان حاسما ، بل العبرة في وضع هذا القرار ، ولو كان متواضعا ، موضع التنفيذ . ومادامت دولة كبرى نووية في قفص الاتهام او الى جانب المدعى عليه فايان للدول الاخرى ان تؤديها مالم تغامر باشعال حرب عالميه ثالثة وهو ما اقيمت الامم المتحدة اصلا لتجنبه .

اكثر من ذلك . فالدول الكبرى « الوصية على السلام والامن الدوليين » لم تفشل في الارتقاء الى مستوى مسؤولياتها الدولية التي افترضها لنفسها وحسب بل تجرات على استخدام الامم المتحدة كاداة في خدمة مصالحها الوطنية الضيقة . يقول « لويس هنكن » في تعبير عن هذا الموقف « كثيرا مايتساءل الناس ماذا ينبغي ان تفعل امريكا للامم المتحدة والاصح في نظر الكثيرين ان يعكس السؤال فيقال ماذا يمكن ان تفعله الامم المتحدة لخدمة امريكا (١٠) . وهذا في الحقيقة وصف لادق ولا اكثر تعبيرا . لان الولايات المتحدة بالذات استعارت علم الامم المتحدة ونفوذها الادبي في حربها الكورية وتعودت ان يتكرر ذلك خاصة وهي تعتبر المنظمة الدولية مدينة لها بالوجود ماليا على الاقل (تساهم الولايات المتحدة بنسبة ٣١ر٥٢ ٪ من ميزانيه المنظمة) (١١) .

ان سجل الامم المتحدة قمين بالبرهنة على انها كانت فعالة في مهمة حفظ السلام عندما كان الكبار متفقين بصورة او باخرى (اندونيسيا . السويس ، كوبا) والعكس بالعكس (حرب الهند الباكستان والشرق الاوسط ١٩٦٧) (١٢) .

هذا الشلل الذي ابتليت به اجهزة الامم المتحدة جعلها لا تستطيع الدفاع عن الدول اذا تعرضت لعدوان ما دام المعتدي دولة كبرى او حليفا لها (الدول العربية في حربها ضد اسرائيل بسبب موقف امريكا ، والباكستان ضد الهند بسبب موقف الاتحاد السوفياتي في ١٩٧١) . كل ما استطاعت الامم المتحدة ان تفعله في مجال الامن والسلام كان ان تمنع العدوان من الوقوع او تجمده بعد وقوعه بوقف اطلاق النار وهذا بحد ذاته انجاز يحمد في كثير من الحالات .

ولم يكن صراع الغرب والشرق ، كل ما واجهته الامم المتحدة وكان عليها ان تتعايش معه بل ظهر ايضا صراع لا يقل عنه خطورة بين الدول الاستعمارية والدول المكافحة للاستعمار . ورغم ان الاستعمار التقليدي قد ولت ايامه او تكاد (وللامم المتحدة في ذلك فضل لاينكر) فثمة معارك استعمارية ما تزال تخوضها الامم المتحدة مادامت البرتغال وجنوب افريقيا وحكومة الرجل الابيض

---

١٠) انظر مقاله في كتاب « دافيد كي » المشار اليه اعلاه ص ٢٠ .

(١١) وتساهم الاتحاد السوفياتي بـ ١٤٠١٨ ٪ من الميزانية وتساهم بريطانيا بـ ٩٠ ، ٥ ٪ وفرنسا بـ ٦ ٪ والصين بـ ٤ ٪ اي ان الدول الكبرى تساهم بما مجموعة ٦١،٦٠ ٪ من الميزانية في حين تساهم ١٢٧ دولة بالباقي وهو ٣٨،٤٠ ٪ !! (المرجع كتاب الامم المتحدة للجميع ١٩٧٠ ص ٢٠٩) .

(١٢) وهذا ما حمل كورت فالدهيم في تقريره (أ ب) اغسطس ١٩٧٢ على اعتبار مرحلة الانفراج التي شهدها العالم بين الدول الكبرى احد العوامل المشجعة للامم المتحدة .

في روديسيا ماضية في تحديها لراي الجامعة الدولية بدعم مباشر وعلني من الدول الغربية التي لولاها لما تمكنت الدول العنصرية هذه من الامعان في تماديها وخرقها لابسط قيم الانسان .

كذلك هنالك ثمة صرعات اخرى في الجبهة الاستعمارية شهدتها وتشهدها الامم المتحدة كالصراع بين الاستعمار الاقتصادي وخصومه.

لقد كان من نتيجة جهود الامم المتحدة ان تحررت ملايين الناس من كل الاجناس وارتفعت العضوية في المنظمة الدولية الى ١٣٢ دولة حتى الان لذا يسجل للامم المتحدة عالم يسجل لعصبة الامم في مجال عالمية المشاركة في التعاون الدولي ولكن هل هذه العالمية حقيقة ؟ وهل هي بالمعيار الدولي نعمة او نقمة .

ان المنظمة الدولية تزخر اليوم بالدول الصغيرة جدا Micro States ومنها ما هو غير قادر على تحمل ابسط الاعباء الدولية سواء بمعيار حجمها او عدد سكانها ومستواهما الحضاري او قدرتها المالية . لكن هذه الدول تتمتع بموجب حق المساواة في السيادة بمكانة قانونية تعادل . نظريا مكانة امريكا والاتحاد السوفياتي والصين والهند فهل هذا دليل صحة او علة من جهة نظر التنظيم الدولي ؟ جميل بالتأكيد ان تكون الامم المتحدة عالمية شاملة وان يكون لكل كيان سياسي مستقل في العالم مكان فيها. لكن الذي حدث ان العضوية في الامم المتحدة اضحت مكافأة لكل اقليم نال استقلاله بدون التدقيق في الجانب الاخر من العضوية ، جانب القدرة على تحمل المسؤولية والعبء الذين تفرضهما هذه العضوية . كانما الغنم ليس بالغنم ! ثم ان تمركز نشاط الامم المتحدة في الميدان السياسي في الجمعية العامة التي تضم كل هذه الدول كبيرها وصغيرها جعل اجراءات العمل فيها مطولة وقاتلة للوقت . اما فعالية قراراتها فمحدودة بالطبع مادام الكبار القادرون على البذل غير متفقين . لقد صارت الجمعية العامة في نظر الكثيرين مجرد منتدى للخطابة لا اكثر ، وما اسهل الكلام واحب العمل .

ومن جهة اخرى لا بد ان نتساءل عن المعيار الحقيقي فيما يسعى بالعالمية . ان عدد سكان الصين يعادل عدد سكان مئة ويزيد من اعضاء الامم المتحدة مجتمعين واهميتها في مجال السلام والحرب والتعاون الدولي غنية عن البيان ومع ذلك فقد ظل ممثلوها الحقيقيون — بفضل سياسة امريكا — خارج المنظمة ووكالتها المتخصصة حتى نهاية عام ١٩٧١ في حين شغل مقعد الصين الدائم مندوب فورموزا بكل تواضعها وتبعيتها لواشنطن

لا شك بان ارتفاع صوت ممثلي الصين الحقيقيين في المنظمة الدولية بعد طول حرمان اسهام ايجابي في تنشيطها خاصة وان حكومة بكين — خلافا لما اتهمت به — تبدي قناعة واضحة بالامم المتحدة ودعمها . لكن العالمية التي يحلم بها انصار التنظيم الدولي لن تكتمل الا بدخول فيتنام وكوريا والمانيا بدولها المزدوجة او المتحدة في عضوية النادي العالمي .

قلنا ان الافتراض الثاني الذي انبني صرح الامم المتحدة على اساسه هو تواضع المنازعات الدولية التي تصور ارباب الميثاق حدوثها بعد ويلات الحرب العالمية الثانية كما وكيفا . وعلى هذا الاساس جاءت نصوصه اكثر ملائمة لمعالجة منازعات ما قبل الميثاق منها لمعالجة المنازعات التي شهدتها الامم المتحدة فعلا منذ انشائها . ان مراجعة بسيطة لنصوص الفصلين السادس والسابع كفيلة بالبرهنة على عدم نجاح واضعي الميثاق بالتنبؤ بتطورات العصر وخاصة في مجال التسلح والتطور التقني الذي اصبح ممكنا معه ايقاع الدمار بالعالم كله حتى قبل ان يتمكن مجلس الامن من الانعقاد لبحث المسألة . لقد اثبت الانسان انه حيوان سريع النسيان لا يتعلم من اخطائه الشيء الكثير لذلك ما ان قامت الامم المتحدة حتى وجدناها غارقة في منازعات دولية اعنف من تلك التي شهدتها ايام العصبة (حرب فلسطين ، الحرب الاندونيسية ، حرب كشمير، الحرب الكورية ، الحرب الفيتنامية .... الخ) فاما نصوص الفصل السادس فقد اتسمت بالتقليدية في الحلول التي تصورتها ، واما نصوص الفصل السابع المتعلقة بردع العدوان وفق نظرية الامن الجماعي فقصورها واضح والمشكلة ان الامم المتحدة ركزت على الامن الجماعي اكثر من تركيزها على نزع السلاح وخاصة النووي منه وهكذا فلا طبق الامن الجماعي كما يجب في حين ترك السلاح بدون قيد جدي ، ولا نقول بدون نزع لا ستحالة ذلك على مايبدو في ضوء عدم الثقة المتأصلة بين الاوصياء على السلام العالمي ، وبالتالي وجدت الامم المتحدة نفسها تعمل في جو تزكم الانوف فيه رائحة الذرة والهيدروجين لامجرد رائحة بارود المدافع التقليدية .

وفي مجال التعاون الاقتصادي والاجتماعي رأينا ان ارباب الميثاق تصوروا ان التوازن بين الاغنياء والفقراء عملية تلقائية حتمية فجاءت نصوص الفصل التاسع تمنح الامم المتحدة مهمة رعايتها فحسب . لكن الذي حصل بمجرد ان وضعت الحرب العالمية اوزارها ان ازداد الغني في غناء والفقير في فقره واصبح على الامم المتحدة ان تضيق الفجوة بينهما وتلك مهمة بالغة الصعوبة فالدول لاتتعاون بدافع التضحية المثالية بل بدافع المصالح المتبادلة وهذا بالذات ما يقلل من فعالية العديد من برامج الامم المتحدة في مجال التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي لان الدول المالكة للمال والخبرات تفضل اسلوب التعامل

المباشر مع الدول الفقيرة في المصدرين لاسباب لا تخفى على احد . ثم ان هذه الدول الغنية تعيش في عدم ثقة متبادلة بينها مما يجعل التسابق على مناطق النفوذ والتسلح قائما بكل ما يعنيه ذلك من تحكم بالاخرين واهدار للخيرات على ادوات الدمار في حين يعيش ملايين الناس في كل مكان فقراء الى الطعام والكساء والصحة والتعليم .

في اوضاع كهذه يصبح الكلام عن مسؤولية الامم المتحدة كمنظمة دولية كلاما في غير محله اذا لم نقل كلاما فيه الكثير من التجني . لان المسؤولية الحقيقية تقع على الامم المتحدة كمجموعة دول . فلقد انجزت الامم المتحدة يوم تحملت الدول مسؤولياتها واخفقت يوم تنكرت لهذه المسؤوليات . بل لعلنا لانجافي الحقيقة اذا اذا قلنا ان اهم منجزات الامم المتحدة كانت قدرتها على الحفاظ على بقائها رغم كل الهزات والافات التي تعرضت لها وما تزال

لقد فشلت عصبة الامم لمجموعة من الاسباب كان اهمها ان الدول الاعضاء سخرتها لخدمة اغراضها الوطنية الضيقة بدلا من الارتقاء الى مستوى الافكار والمثل التي اوجدت لتحقيقها . والامم المتحدة تتعرض لذات العلة(١٣) لكنها باقية مستمرة . وهذا بحد ذاته نصر لفكرة المنظمة الدولية ذات الاتجاه العالمي . اما مايبقي الامم المتحدة رغم كل ما واجهته وتواجهه من صدمات فيكمن في توازن الرعب الذي يحكم علاقات الدول الكبرى في عصر الاسلحة الذرية . وفي هذا تفسير واقعي مهما كان مخيفا ومؤلما .

تلك اذن هي ازمة الامم المتحدة ازمة عدم الرضا عن نشاطاتها وليس عدم الثقة بها اذا توخينا الدقة الموضوعية .

فما الحل لهذه الازمة ؟

يذهب البعض الى ضرورة تعديل ميثاق الامم المتحدة ليصبح اكثر تجاوبا مع واقع العلاقات الدولية بعد ان تاكد في رايهم ان بعض نصوصه تشكل عقبات تحول دون نجاح المنظمة . ويضربون لذلك امثلة :

نص المادة ٢ (٧) حول الاختصاص الداخلي للدول والمادة ٢٧ حول التصويت في مجلس الامن (١٤) . ويذهب البعض الآخر الى اقتراح مشروعات بديلة للميثاق الحالي ككل شعارهم في ذلك انه لا ينكر تغير الاحكام بتغير الازمان (١٥).

والحقيقة ان الميثاق كأي نص قانوني مكتوب يحتاج لتعديل وتبديل بين الفينة والاخرى كما ان طريقة اعماله قد تؤول الى تعديلات واقعية فيه وقد لاحظنا ان نصوص الميثاق ، في غير موضع واحد . تعرضت لمثل هذه التعديلات الواقعية غير ان التعديلات والتحسينات التي يطالب بها البعض وخاصة لجنة دراسة منظمة السلام تتجاوز مجرد النصوص القانونية لتصل الى لب المعضلة السياسية للامم المتحدة (١٦) .

---

(١٣) رغم مديونية دوله كاندونيسيا للامم المتحدة فانها لم تتورع عن الانسحاب منها لانها لم تحقق عن طريقها سياسة معينة كانت تنتهجها حيال ماليزيا . لكنها سرعان ما عادت للعضوية لادراكها ان داخل الامم المتحدة خير من خارجها .

(١٤) انظر مثلا اقتراحات : غود سبيد : ص ٦٠٠ وما بعدها .
كلود : ص ٥٤٢ وما بعدها .
كلود

Implications and Question for the Future. op. cit. p. 471 et seq R. W. Van Wagenen: **The concept of Community and the Future of the U.N.**

ايشلبرغر : ذات المرجع ص ١١٠ وما بعدها .

R. Falk & S. Mendlovitz: **The United Nations** (1968 P. 793 et seq).
The Commission To study The Organization of peace (L. sohn chairman): **The United Nations: The Next Twenty Five years** (Nov. 1969).
World Peace Through world Law (Boston 1959).

(١٥) انظر مثلا مؤلف كلارك وسوهن

(١٦) في تقريرها المشار اليه اعلاه تقترح اللجنة اهدافا محددة لابد للامم المتحدة ان تحققها في المجالات التالية : تطوير القانون الدولي ، الحلول الودية للمنازعات الدولية ، نزع السلاح ودعم السلام والامن الدوليين ، التطور الاقتصادي والاجتماعي ، حقوق الانسان ، تقرير المصير للشعوب والغاء الاستعمار ، انشاء مؤسسات وانظمة دولية جديدة . جعل الامم المتحدة اكثر عالمية ، تحسين قدرة اجهزة الامم المتحدة على اتخاذ قرارات ، تمويل الامم المتحدة ، انظمه اتصال الامم المتحدة بالعالم لفهمها بصورة افضل وتمضي اللجنة لاقتراح مئة وست خطوات تدريجية لتحقيق هذه الاهداف وهي كلها خطوات مطلوبة ومقنعة لرجل العلم لكنها في قناعتنا ليست مقنعة لرجل السياسة الان وهو وحده الذي يحرك العلاقات الدولية بصورة مباشرة .

اما رجل العلم فيبقى ذا نفوذ غير مباشر بارائه واقتراحاته التي قد تجد اذنا صاغية لدى واضعي السياسة عندما يجدونها تتفق مع مصالح بلادهم فحسب . انظر تقرير اللجنة بالانكليزية ص ١٤ — ٦٧ بصورة خاصة .

فالتضييق على الاختصاص الداخلي للدول مثلا هجمة على فكرة السيادة الوطنية لها، فهل الدول الاعضاء كبيرها وصغيرها مستعد لمثل ذلك ؟ لا نعتقد فالدول تظهر كل يوم من ضروب تمسكها بهذه السيادة ما يجعل هذا المطلب على جدارته بعيد المنال . وحرمان الدول الكبرى من حقها في النقض او تحديد استعماله امر ينال رضا الدول الصغرى لكنه يصطدم فورا بمعارضة الدول الكبرى التي اضحت بدون استثناء اكثر تمسكا بهذا الحق من اي وقت مضى امام تكاثر الدول الصغرى وممارستها لما يسمى بدكتاتورية الاغلبية في الجمعية العامة . بل لعل من الممكن ان نتساءل ومجرد تساؤل ، عن جدوى الغاء الفيتو بمعيار فعالية القرار (وليس مجرد اصداره) مادامت الدول الكبرى التي تملك أكبر الامكانات السياسية والعسكرية والاقتصادية مختلفة او بالاحرى متعادية وما دام تاديب احداها او حليفا لها يعني المغامرة بحرب نووية .

كل ذلك لايعني اننا من انصار بقاء الاوضاع على حالها بدون تبديل ولا تطوير . فالتبدل والتطور سنة الكون وناموسه . لكننا من الواقعيين الذين لايرون ان معضلة الامم المتحدة تحل بالانسياق وراء الامال العريضة والافكار المثالية . معضلة الامم المتحدة في تناقضها مجرد انعكاس لمعضلة العلاقات الدولية ، وهذه العلاقات كانت ومازال ، شئنا ام ابينا ، تقوم على اساس التوازن بين العملاقة وتحكمها بمصير العالم اضافة بالطبع لمعطيات متغيرة في الجو الانساني ككل نتيجة تقدم العلوم والتقنية واتساع افاق المعرفة الانسانية .

صحيح ان ميثاق الامم المتحدة كرس خمس دول من الاعضاء كدول كبرى ومنحها امتيازات خاصة على اساس « مسؤولياتها الخاصة » في حفظ السلم والامن الدوليين لكن تجارب الخمسينات والستينات اثبتت ان دولتين اثنتين تحتلان مراكز متفوقة في العالم مما يصح معه اطلاق لقب العملاقين عليهما ونعني الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي اما الدول الثلاث الكبرى الاخرى فكانت في احد المعسكرين العملاقين . لذلك لاحظنا ان عملية الاصطراع على النفوذ في العالم التي لونت نشاطات الامم المتحدة عبر العقدين الماضيين كانت عمليه ثنائية Bipolar قبل كل شيء . واذا كانت الامم المتحدة قدفشلت في عدد من المسائل المعروضة عليها فذلك لان الحرب الباردة التي شهدها العالم بين العملاقين ومعسكريهما هي التي سببت ذلك . وبالعكس ففي الحالات التي نجحت فيها الامم المتحدة كان المعسكران في حالة تفاهم لسبب او لاخر . لكن ميزان القوى في العالم شهد اختلالات لا تنكر وخاصة في الستينات ومطلع السبعينات . فالصين الشعبية التي كانت في معسكر السوفيات (ولو من خارج الامم المتحدة) اصبحت او تكاد تصبح دولة عظمى قائمة بذاتها وفي الامم المتحدة بالذات . وهذا وضع لابد ان ينعكس على التوازن الدولي الثنائي . وبروز الصين الشعبية على هذا النحو دفع الاميركيين والسوفييت الى مرحلة من التعايش السلمي اذا لم نقل التفاهم الضمني، بدت آثارها واضحة في اكثر من منطقة من العالم بما فيها نشاطات الامم المتحدة . صحيح ان الصين الشعبية اعلنت عشية احتلال مقعد الصين في المنظمة الدولية انها بحكم ايديولوجيتها وتجاربها القومية لن تكون دولة عظمى تتصرف على هذا الاساس بل ستكون في عداد الدول المناهضة لعملية التوازن الثنائية، المصممة على انهاء احتكار تحكم الدولتين العظميين بمصير العالم . وهذا بحد ذاته كاف لجعل اللعبة الدولية ثلاثية بعدما كانت ثنائية ، لكن الصين في قناعتنا لابد ان تتصرف كدولة عظمى فلها من الامكانات والطموحات ما يمكنها من ذلك .

ومهما يكن الحال فان التوازن الثنائي سيتوارى اذا لم يكن في طريقه لذلك فعلا . ويقابل بروز الصين على المسرح الدولي كدولة عظمى انحسار ظل دولتين كبيرتين هما فرنسا وبريطانيا اللتين مارستا وتمارسان سياسات انكماش واضحة في استراتيجيتها الخارجيتين . لكن المسرح الدولي بدأ يشهد «التكتل الاوربي» وخاصة بعد انضمام بريطانيا اليه كقوة عظمى لها وزنها . بقابلها في الشرق بروز اليابان من جديد كاحدى اعظم الدول الصناعية في العالم بكل مايسببه الصناعة والتجارة من رفاه وازدهار وعظمه . ومن يدري فقد تتمخض الاحداث الدولية عن بروز اكثر من هذا العدد من الدول الغنية التي تنضم الى نادي الكبار .

في وضع كهذا لا بد للاحداث ان تفرض نفسها على العلاقات الدولية والامم المتحدة مظهر من مظاهرها . والكثير يتوقف على الصورة النهائية التي سيتبلور عنها الموقف الدولي بالنسبة لعضوية نادي الكبار بما في ذلك نتائجه على القوى المهيمنة على الامم المتحدة .

ثم ان من مظاهر العقدين الماضيين من السنين ايضا التغيير الواضح في مواقف الانسان من السياسة الدولية . فهنالك **اولا** ذلك الاصرار العالمي على حق تقرير المصير في جانبيه السياسي والاقتصادي ، وهنالك **ثانيا** ذلك الاصرار على المساواة في الثروة وفي فرص تحسين الاوضاع الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للجماعات

المختلفة في كل انحاء الارض سواء في البلدان المتقدمة أو النامية، وهنالك **ثالثا** نظرة الشعوب الحديثة الاستقلال المتطلعة الى مزيد من العلم والتقنية على اساس انها السبيل لايجاد التوازن الحقيقي بين بني الانسان بغض النظر عن جنسهم وعرقهم ولغتهم ومعتقدهم . هذا التغيير في مواقف الانسان من السياسة الدولية لابد ان يؤخذ بعين الاعتبار من قبل الكبار . وهذا ماعناه كورت فالدهيم في قوله للامم المتحدة في دورتها الاخيرة ان دورا اكبر وفرصا اوسع ينبغي ان تعطى للدول المتوسطةوالصغيرة (١٧). صحيح ان الكلمة النهائية في العالم تبقى الكبار لكن استمرار الاختلالات الاقتصادية والنزعات الاقليمية والانفجارات المحلية — وهي سمة ايامنا — لابد ان تنعكس على علاقات هؤلاء الكبار وهو امر لا يتفق مع روح الانفراج التي بدأت تهل علا العالم .

لقد اعطت الذرة وطاقتها للبشرية امكانات لاينكر اثرها ، خيرا كانت ام شرا . واذا كانت الطاقة الذرية لم تستخدم حتى الان في تخريب العالم بسبب نظام الردع المتبادل الذي ابتكره العملاقان الكبيران فان الخطر يبقى ماثلا ، وما من شك في ان على ارباب الذرة ان يدركوا ضرورة اشراك الاخرين معهم في استخدامها للاغراض السلمية وما اوسعها وافسحها وخاصة عبر الاجهزة المختلفة للامم المتحدة .

كذلك فان التقدم الهائل في العالم او التقنية والدواء غير علاقات الامم . فقد طور الانسان وسائل الاتصال وتمكن من ابتداع مواد جديدة غيرت في العلائق الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية وبالمقابل كان لهذه البدع الجديدة اثارها السلبية ، فالهواء والماء اصبحا اكثر تلوثا والانفجارات السكانية تهدد بالمجاعة والامراض والاوبئة وكل ذلك يقتضي انماطا اخرى من التعاون الدولي حيث يمكن للامم المتحدة ان تؤدي دورا رائدا .

لقد اراد الانسان الفضاء واصبح من الممكن له ان يدور حول **الارض في ساعات** ولم تعد الحدود الوطنية تقف امام الناس ولا مشاكلهم .

بعبارة اخرى كل ما حولنا يدعو لمزيد من التعاون المنظم لان الزمن طوى نهائيا فكرة الاكتفاء الذاتي وجعل الانسان في كل مكان بحاجة للانسان أحب ام كره .

كل هذا يحملنا على الاعتقاد متفائلين بان المنظمه الدولية العالمية ستمنح فرصا ارحب للعمل والنشاط رغم ما قد يتركه الانطباع الحالي عنها من شكوك وقلق ، ليست كلها في غير محلها .

ومتى ادرك القائمون على السياسةالخارجيه في دول العالم حقائق التكامل والتضامن بين شعوب العالم بعد ادراكهم لاستحالة احتكامهم لسياسات القوة يصبح الحديث ممكنا ووارداً عن تنشيط الامم المتحدة او ربما استبدالها جذريا بمنظمة عالمية اخرى تستفيد من دروسها دونما حاجة للوقوع في منحدر النزاع العالمي المسلح الخطر .

وفي هذا يقول انيس كلود في احدى مقالاته الحديثة .

« لايمكننا ان نكون متأكدين من غير قيد ولا شرط ان للامم المتحدة مستقبلا . لكن يمكننا ان نؤكد ان هنالك حاجة واضحة لمنظمة وهي حاجة تبدو معترفا بها اجمالا . وان فكرة المنظمة قد تطورت كأمر لاتنكر فوائده بل تقدر حق قدرها ان قيمة الامم المتحدة في المستقبل لاتكمن في اي احتمال بانها ستصبح اقوى ، ولكنفي انها ستصبح اكثر افادة في اكثر من مجال لرجال السياسة المسؤولون عن ادارة العلاقات الدولية في حقبة ذات اخطار وتعقيدات لم يسبق لها مثيل في التاريخ

ان رجال السياسة سيتنافسون في المستقبل من غير شك ، كما فعلو في الماضي لاستخدام الامم المتحدة كأداة للسياسة الوطنية او لسياسة الاحلاف المتنافسة . لكن القيمة الاساسية للامم المتحدة تكمن في **صيرورتها اداة لجماعة الدول** ككل من اجل تدعيم الاستقرار في العلاقات الدولية ،

---

(١٧) مقدمة تقريره للدورة السابعة والعشرين للجمعية العامة ، ص ٥ .

من اجل مواجهة المصالح المختلفة والامال المتفاوتة للناس جميعا . ومن اجل تطوير الاجتماع في التعاون كلما كان ذلك ممكنا . فاذا تمكنت الامم المتحدة من ان تخدم كمعزز للنظام في العلاقات الدولية فانها تكون قد قدمت اعظم اسهام في صيانة المصالح الوطنية لكل دولة عضو (١٨) .

مهل يعي اهل الحل والعقد في دول العالم ذلك؟ لسنا ندري ولكننا نأمل .

---

(١٨) كلود : Implications And Questions For The Future op. cit. p. 482.